

أثر الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية على الأداء المالي للمؤسسات الاقتصادية - دراسة حالة مؤسسة بلاستي أنابيب الوادي -

بلال نصيرة	يامن فوحمة	يحي عبد اللاوي
جامعة الشهيد حمه لخضر، الوادي - bilalnecira@yahoo.com	جامعة الشهيد حمه لخضر، الوادي - yamen.fouhma@gmail.com	جامعة الشهيد حمه لخضر، الوادي -الجزائر abd.yahya39@gmail.com

The impact of disclosure of social responsibility on the financial performance of economic institutions

-Case study of Corporation PLASTI ANABIB EL Oued-

Abdelaoui Yahya & Fouhma Yamen & Necira Bilal

UNIVERSITY Of ELOUED

Received: 2018/07/17

Accepted: 2018/11/19

ملخص:

هدفت الدراسة إلى بيان مفهوم المحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية من خلال عرض المفاهيم المتعلقة بها وأهدافها ومجالاتها وبيان طرق ونماذج الإفصاح عن التكاليف والمنافع الاجتماعية على مستوى القوائم المالية للمؤسسات التي تتبنى مبادئ المسؤولية الاجتماعية، وقياس أثرها على الأداء المالي للمؤسسة، حيث توصلت الدراسة إلى أن الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات يساهم في تحسين الأداء المالي للمؤسسة على مستوى العديد من المؤشرات.

Abstract:

The study aimed to clarify the concept of accounting for social responsibility by presenting concepts related to it, its goals and fields, and showing methods and models for disclosing social costs and benefits at the level of financial statements of institutions that adopt the principles of social responsibility And measuring its impact on the financial performance of the institution, where the study found that disclosure of corporate social responsibility contributes to improving the financial performance of the institution at the level of many indicators.

مقدمة:

إن الاهتمام المتزايد بموضوع المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات والشركات الدولية الكبرى ما جعل منها موضوع الساعة في الآونة الأخيرة فكانت عنوانا للمؤتمرات والندوات، ومجالا للدراسات والأبحاث سواء من قبل الأفراد أو مراكز البحوث والمنظمات الدولية، وكذلك أثارت اهتمام مديري المؤسسات الاقتصادية، لتصبح المسؤولية الاجتماعية جزءا من استراتيجية المؤسسات الاقتصادية للتفاعل مع المجتمع والبيئة المحيطة. ولجانب من الاعتبار أن قيام هذه المؤسسات بمتطلبات المسؤولية الاجتماعية يترتب عنه تكاليف إضافية ترفع من التكاليف الكلية للمؤسسة، وقد تخفض من أرباحها ومكاسبها المالية، فإن هناك من ينظر إلى

المسؤولية الاجتماعية وعلى الرغم من تكاليفها الإضافية التي تؤثر في الأداء المالي على أنها من الآليات التي تساهم في تحسين أداء الموارد البشرية بالمؤسسة وتحفيزها ورفع الدافعية، كما أنها تساهم في ترسيخ الولاء لدى المستهلكين والمتعاملين تجاه المؤسسة ما يضمن الحفاظ على الحصة السوقية وتوسعتها، وكمحصلة لذلك زيادة إنتاجيتها ما يساهم في الرفع من الأرباح المرجوة من النشاط الاقتصادي.

ولتحقيق الهدف من تبني المسؤولية الاجتماعية فإن على هذه المؤسسات القيام بالإفصاح عن مختلف أنشطتها الخاصة بالمسؤولية الاجتماعية، إلا أن الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية يوجب على المؤسسة القيام بعملية المحاسبة على هذه التكاليف باستخدام ما يسمى اصطلاحاً بالمحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية بغرض حصر تكاليف المسؤولية الاجتماعية وتبويبها على مستوى مجالاتها المختلفة وعرضها في القوائم والتقارير المالية، وقياس العائد أو المنفعة الاجتماعية الناتجة عنها وأثرها على الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية.

1. الإشكالية الرئيسية:

ما هو أثر الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية على الأداء المالي للمؤسسات بلاستي أنابيب؟

2. فرضيات الدراسة:

تعمل مؤسسة بلاستي أنابيب على تطبيق مبادئ المسؤولية الاجتماعية تجاه العاملين والبيئة وكذا تجاه المستهلك، كما سجلت تقدماً في مدى اهتمامها بمجال المجتمع، ويؤثر إفصاحها عن المسؤولية الاجتماعية على تحسين أدائها المالي.

3. أهداف الدراسة وأهميتها:

تكمن أهمية الموضوع في أنه محاولة لتسليط الضوء على المفاهيم المتعلقة بالمسؤولية الاجتماعية، والإفصاح عنها ضمن القوائم المالية وكيفية تأثير ذلك على الأداء المالي للمؤسسات الاقتصادية، وكذلك كيفية قياس مؤشرات الأداء المالي، ونهدف من خلال تطرقنا لهذا الموضوع إلى ما يلي:

✓ الوقوف على مفهوم المسؤولية الاجتماعية وأبعادها وأهميتها، وكذلك التعرف على المحاسبة المرتبطة بها، وكيفية وطرق الإفصاح عنها.

✓ تطبيق الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية وقياس المؤشرات الأداء المالي على المؤسسة محل الدراسة.

4. الدراسات السابقة:

1.4. دراسة يوسف جربوعة (2007)¹: وقد استهدف البحث التعرف على مدى وجود منظمات أعمال من الشركات والمؤسسات وغيرها متخصصة لممارسة المسؤولية الاجتماعية في قطاع غزة، وللإجابة على إشكالية الدراسة اعتمد الباحث أداة الاستبانة التي وزعت على 70 من المدراء الماليين ومحاسبين الشركات، وقد تبين من نتائج أن

المحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية لم تحظ بالاهتمام الكافي من جانب الجمعيات المهنية للمحاسبة والمراجعة في فلسطين، كما أظهرت أن الإطار العام للمسؤولية الاجتماعية هو إطار غير محدد المعالم ولم يتفق على أبعاده حتى اليوم بشكل قاطع، كما أظهرت الدراسة أن المحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية للمشروعات نشاط يمكن تقنيه عن طريق تحديد فئاته ومجالاته وأهدافه ومتغيراته، وبالتالي يُمكن تحديد سُبُل قياسه والإفصاح عن نتائجه بشكل موضوعي. وقد قدم الباحث مجموعة من التوصيات التي من شأنها أن تُسهم في مساعدة المؤسسات والشركات بالالتزام بالقوانين والتشريعات والأنظمة لحماية البيئة من التلوث والأضرار التي تلحق بها من جراء مزاولتها لأنشطتها المختلفة، وتجنباً للعقوبات التي قد تُفرض عليها إذا خالفت الالتزام بتنفيذ هذه القوانين. كما أوصت الدراسة بضرورة الإفصاح عن الأنشطة التي تقوم بها هذه الشركات والتي لها آثار اجتماعية مثل التعليم والصحة للعاملين، والتلوث، واستهلاك الموارد.

2.4. دراسة طه أريدني (2006)²: لعلاج التساؤل الرئيس في الدراسة قام الباحث بتبيان أساليب الإفصاح المحاسبي التي يمكن استخدامها في إعداد المعلومات المعبرة عن المسؤولية الاجتماعية، والتي يُمكن الإفصاح عنها في القوائم المالية لمختلف الفئات المستفيدة، وقد خلص الباحث أن المشكلة في الدول النامية وفي العراق كنموذج عنها يمكن في أن القوائم المالية بوضعها الحالي قاصرة عن توفير المعلومات التي يحتاجها قراء القوائم المالية من مستفيدين من المسؤولية الاجتماعية للوحدة. ولذلك فقد اقترح الباحث أنموذجاً محاسبياً يمكن يساعد في حل بعض هذه المشكلات. وانطلق البحث من عدة فرضيات أهمها: أن الاهتمام بالإفصاح المحاسبي عن المسؤولية الاجتماعية من شأنه أن يُحسن نتائج النشاط للمؤسسة الاقتصادية، ويساهم في الكشف عن واقعها العملي من زاوية اجتماعية.

وقد خلص الباحث إلى جملة من النتائج أهمها: أنه من الصعوبات التي تواجه الإفصاح المحاسبي عن معلومات المسؤولية الاجتماعية عدم وجود أسلوب موحد لعرض المعلومات المرتبطة بها، فضلاً أن معظم مخرجات الأنشطة الاجتماعية في الوحدات الاقتصادية سواء أكانت مالية أم كمية تؤثر في نفقات والتزامات وأصول الوحدة وقراراتها الإدارية التي تُعدّ مسألة الإفصاح عنها من صُلب العمل المحاسبي.

3.4. دراسة عبد الرزاق الفرح ومحمد الهندراوي (2011)³: هدف هذا البحث إلى دراسة مدى الإفصاح عن عناصر المسؤولية الاجتماعية في التقارير السنوية للشركات الأردنية الصناعية المدرجة في بورصة عمان لعامي 2007 و2008، ومعرفة أثر كل من حجم الموجودات وحجم المبيعات في درجة الإفصاح. ولتحقيق أهداف هذه الدراسة تم بناء مؤشر للمسؤولية الاجتماعية، ومن ثم فحص التقارير السنوية للشركات عينة الدراسة للوقوف على مدى

الإفصاح. أما عينة الدراسة فشملت 72 شركة صناعية تمثل 80.9% من عينة الدراسة 89 شركة. ولاختبار فرضيات الدراسة استخدم الباحثان اختبار t-test وكذلك الانحدار البسيط.

وقد توصلت الدراسة إلى وجود تفاوت في مستوى الإفصاح عن عناصر المسؤولية الاجتماعية بين الشركات، إلا أن الإفصاح ما زال دون المستوى المطلوب، حيث لم تتجاوز النسبة المئوية للإفصاح عن عناصر المسؤولية الاجتماعية (43 %) لعامي الدراسة 2007 و2008؛ أي أقل من المتوسط. أما أعلى نسبة مئوية للإفصاح فكانت الإفصاح عن حماية البيئة حيث بلغت (73.6%) و (69.4%) لعامي الدراسة على التوالي، ولم تُظهر نتائج الدراسة أي تحسن ملحوظ في مستوى الإفصاح خلال عامي الدراسة. كما توصلت الدراسة إلى عدم وجود تأثير ذي دلالة إحصائية لحجم الموجودات وحجم المبيعات في مستوى الإفصاح الاجتماعي.

4.4 دراسة (Farzaneh Rahmani) (2014):⁴

تناولت الدراسة أثر المسؤولية الاجتماعية عن الأداء المالي للشركات في مجال التأمين، وقد اشتملت عينة الدراسة على فروع شركات التأمين في محافظة أذربيجان الغربية. واستخدمت أداة الاستبانة لخدمة الأهداف العامة للدراسة، وقد شمل مجتمع الدراسة على أغلب المديرين والخبراء والعاملين في هذه الشركات، وبلغت عينة الدراسة 203 شخصا. وقد طبقت المعالجة الإحصائية على 13 فرعا (من 16 من الفروع) و133 شخصا (من مجموع العينة 203 التي قدمت لها الاستبانة)، وذلك باستخدام العينة العنقودية العشوائية، وقد تم اختيار الموظفين بشكل عشوائي. ولقياس مدى تطبيق المسؤولية الاجتماعية بمختلف أبعادها تم استخدام معيار أداة الاستبيان، وأما القياس المتعلق بالأداء المالي والمؤشرات المحاسبية فقد تم استخدام مؤشر متوسط الربح الإجمالي الناتج عن استخدام عمليات التأمين للفترة 2008-2010. وقد تم استخدام اختبار t والانحدار الخطي، لاختبار وتحليل البيانات واختبار الفرضيات عن طريق المعالجة الإحصائية ببرنامج SPSS.

وأشارت نتائج الانحدار الخطي أن للمسؤولية الاجتماعية بمختلف أبعادها أثر إيجابي وهام على الأداء المالي (صافي الربح). كما أن تأثير المسؤولية الاجتماعية للشركات الخاص بالبعد المتعلق بالمجتمع كان أكثر الأبعاد تأثيرا، كما أظهرت نتائج اختبار t فرق كبير بين معدل المسؤولية الاجتماعية للشركات من وجهة نظر العملاء والموظفين. وقد كان تقييم الزبائن والعملاء لأثر المسؤولية الاجتماعية للشركات على مستوى أعلى من الموظفين. أما الدراسة المقدمة بين أيديكم فقد استهدفت قياس مدى التزام وتطبيق مؤسسة "بلاستي أنابيب" لأبعاد المسؤولية الاجتماعية ومحاولة تطبيق الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية ومعرفة أثره على الأداء المالي لها.

أولاً: المسؤولية الاجتماعية مقارنة نظرية

عرّفت المفوضية الأوروبية المسؤولية الاجتماعية بأنها "عملية توحيد الاعتبارات والاهتمامات البيئية والاجتماعية للمؤسسات الاقتصادية مع أنشطتها وعملياتها وفعاليتها وتفاعلها مع ذوي المصلحة على أساس طوعي"⁵.
في حين يعرفها البنك الدولي على أنها "التزام أصحاب النشاطات التجارية بالمساهمة في التنمية المستدامة من خلال العمل مع موظفيهم وعائلاتهم والمجتمع المحلي والمجتمع ككل، لتحسين مستوى معيشة الناس بأسلوب يخدم التجارة ويخدم التنمية في آن واحد تكون مدمجة في الأنشطة المستمرة للمؤسسة"⁶.
ويعرّف المجلس العالمي للأعمال من أجل التنمية المستدامة على أنها "التزام مؤسسات الأعمال المتواصل بالسلوك الأخلاقي وبالمساهمة في التنمية الاقتصادية، وفي الوقت ذاته تحسين نوعية حياة القوى العاملة وأسرها فضلاً عن المجتمعات المحلية والمجتمع عامة"⁷.

ويرى (Pride & Ferrell) أن المسؤولية الاجتماعية تشير إلى الالتزام من قبل المؤسسات من أجل تعزيز تأثيرها الإيجابي وتقليل تأثيرها السلبي على المجتمع، فهي تهتم بالتأثيرات الكلية لقرارات التسويق على المجتمع⁸.
ويرى (Robbins) أنها تستند إلى اعتبارات أخلاقية مركزة على الأهداف بشكل التزامات بعيدة الأمد، آخذة في الاعتبار مبادرات المؤسسات الاقتصادية الحقيقية للوفاء بهذه الالتزامات وبما يعزز صورتها في المجتمع⁹.
أما (Strier) فيعرف المسؤولية الاجتماعية على أنها تمثل توقعات المجتمع لمبادرات المؤسسة في مجال مسؤوليتها تجاه المجتمع وبما يتجاوز الحد الأدنى من الإذعان للقانون وبصورة لا تضر بقيام المؤسسة بوظائفها الأساسية للحصول على عائد مناسب من استثماراتها¹⁰.

حدد كل من (Pride & Ferrell) أربعة أبعاد تمثلت فيما يلي:

1. المسؤولية الإنسانية: أي أن تكون المؤسسة صالحة وتعمل على الإسهام في تنمية وتطوير المجتمع وتحسين نوعية الحياة.
 2. المسؤولية الأخلاقية: بمعنى أن تكون المؤسسة مبنية على أسس أخلاقية، وأن تلتزم بالأعمال الصحيحة، وأن تمتنع عن إلحاق الضرر بالآخرين.
 3. المسؤولية القانونية: أي التزام المؤسسة بإطاعة القوانين، واكتساب ثقة الآخرين من خلال التزامها بتنفيذ الأعمال الشرعية وعدم القيام بالأعمال المخلة بالقانون.
 4. المسؤولية الاقتصادية: بأن تكون المؤسسة نافعة ومجدية اقتصادياً، وأن تحاول جاهدة توفير الأمان للآخرين¹¹.
- في حين نجد مجموعة من الباحثين يرون أن مسؤولية المؤسسة تتشكل من خلال الأبعاد الآتية:

5. المسؤولية الاجتماعية تجاه المجتمع المحلي¹²: يعتبر المجتمع المحلي بالنسبة لمنظمات الأعمال شريحة مهمة إذ تتطلع إلى تجسيد متانة العلاقات معه وتعزيزها، الأمر الذي يتطلب منها مضاعفة نشاطاتها تجاهه، من خلال بذل المزيد من الرفاهية العامة، والتي تشمل: المساهمة في دعم البنية التحتية، إنشاء الجسور والحدائق، المساهمة في الحد من مشكلة البطالة، دعم بعض الأنشطة مثل الأندية الترفيهية، احترام العادات والتقاليد، دعم مؤسسات المجتمع المدني، تقديم العون لذوي الاحتياجات الخاصة من خلال تقديم الدعم المادي لهم، هذا بالإضافة إلى الدعم المتواصل للمراكز العلمية كمراكز البحوث والمستشفيات، وعادة ما ينظر إلى مسؤولية المنظمة تجاه المجتمع المحلي من زوايا مختلفة، فقد تشمل رعاية الأعمال الخيرية، الرياضة والفن، التعليم وتدريب المؤسسات، وإقامة المشاريع المحلية ذات الطابع التنموي.

6. المسؤولية الاجتماعية تجاه الموظفين: إذا كانت المنظمات تولي اهتمامها لرأس المال البشري فلا بد من تقديم لهم ما هو أفضل، لأن العاملين المهرة على المستوى الوطني والعالمي أصبحوا يركزون على عامل المسؤولية الاجتماعية من بين العوامل الأخرى، وقد أثبت ذلك تجريبيا حيث أن أكثر الناس يحبذون العمل في المنظمة التي لديها سياسات بيئية ومجتمعية جيدة، كما أثبت بنفس السياق أن الناس يحبذون التعامل تجاريا مع نفس المنظمات¹³.

7. المسؤولية الاجتماعية تجاه الزبائن: تعتبر هذه الشريحة من المجتمع ذات أهمية كبيرة لكل المؤسسات بدون استثناء، ومن الأداء الاجتماعي الموجه لهذه الشريحة تقديم المنتجات بأسعار ونوعيات مناسبة، والإعلان لهم بكل صدق وأمانة وتقديم منتجات صديقة لهم وأمنة بالإضافة إلى تقديم إرشادات واضحة بشأن استخدام المنتج، والتزام المؤسسات بمعالجة الأضرار التي تحدث بعد البيع، وتطوير مستمر للمنتجات هذا بالإضافة إلى الالتزام الأخلاقي بعدم خرق قواعد العمل مثل الاحتكار¹⁴.

8. المسؤولية الاجتماعية تجاه الموردين: ينظر إلى العلاقة ما بين الموردين والمؤسسة الاقتصادية على أنها علاقة مصالح متبادلة، لذلك يتوقع الموردون أن تحترم المؤسسات الاقتصادية تطلعاتهم ومطالبهم المشروعة التي يمكن تلخيصها بالاستمرار في التوريد وخاصة لبعض أنواع المواد الأولية اللازمة للعمليات الإنتاجية، وأسعار عادلة ومقبولة للمواد المجهزة للمؤسسات الاقتصادية بالإضافة إلى تسديد الالتزامات، والصدق في التعامل، وتدريب الموردين على مختلف طرق تطوير العمل¹⁵.

9. المسؤولية الاجتماعية تجاه البيئة: لقد أعيد التركيز في أدبيات المسؤولية الاجتماعية فيما يخص الجوانب البيئية، على أن تضم المسؤولية الاجتماعية أنظمة البيئة المفروضة ذاتيا أي ضمن فلسفة المنظمة، والتقارير البيئية للمنظمة¹⁶.

10. المسؤولية الاجتماعية تجاه المساهمين: تعد فئة المساهمين فئة مهمة من أصحاب المصالح المستفيدين من نشاط المؤسسة، وتكمن مسؤولية المؤسسة تجاههم بتحقيق أقصى ربح، تعظيم قيمة السهم، زيادة حجم المبيعات، بالإضافة إلى حماية أصول المنظمة وموجوداتها¹⁷.

ثانية: المحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية والإفصاح عنها:

لقد تعددت التعاريف الخاصة بالمحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية حيث تُعرف بأنها "مجموعة الأنشطة التي تختص بقياس وتحليل الأداء الاجتماعي لوحدة محاسبية معينة وتوصيل المعلومات اللازمة للفئات والطوائف المختصة وذلك بغرض مساعدتهم في عملية تقييم واتخاذ القرارات"¹⁸.

كما يمكن تعريفها بأنها "منهج لقياس وتوصيل المعلومات المترتبة على قيام الإدارة بمسؤولياتها الاجتماعية لمختلف الطوائف المستفيدة داخل المجتمع، بشكل يمكن من تقييم الأداء الاجتماعي للمشروع"¹⁹.

كما يُمكن النظر إليها على أنها نظام محاسبي يختص في عملية قياس الصفقات أو العمليات التي تحدث فيما بين المؤسسة والبيئة الاجتماعية من حولها، ومن ثم الإفصاح عن الآثار التي تترتب عليها لجميع الأطراف ذات العلاقة، وعليه فإن الهدف الرئيسي لهذا النظام يتمثل في قياس والإفصاح عن التكاليف والفوائد الاجتماعية لمنشآت الأعمال.

وتهدف المحاسبة الاجتماعية بصفة عامة إلى تحديد وقياس مساهمة المؤسسة وتقييم أدائها الاجتماعي من خلال تحديد إذا ما كانت استراتيجياتها وأهدافها تتماشى والأولويات الاجتماعية من جهة وطموح المؤسسة بتحقيق نسب معقولة من الربح من جهة أخرى، وبناء على ما سبق يمكن القول إن أهم أهداف المحاسبة الاجتماعية تتمثل في:

✓ تحديد وقياس صافي المساهمة الاجتماعية للفترة للمنشأة التي لا تشتمل على عناصر التكاليف والمنافع الخاصة والداخلية للمنشأة فقط بل أيضاً العناصر الخارجية والتي لها تأثير على جميع قطاعات المجتمع²⁰.

✓ يرى أنصار محاسبة المسؤولية الاجتماعية أنها تخدم مجالات متعددة، فهي تساعد في تحسين القرارات المالية للمؤسسة، كما تساهم في تحديد القرارات للمساهمين، كما تمكن من تحديد ما إذا كانت استراتيجية المؤسسة والأنشطة التي لها تأثير مباشر على الموارد ومراكز الأفراد، وقطاعات المجتمع²¹.

✓ توفير بيانات ملائمة عن أهداف وسياسات وبرامج وأداء ومساهمة المؤسسة في مجال الأهداف الاجتماعية، لكل أطراف المجتمع ويقصد هنا بالبيانات الملائمة تلك التي تقدم لأغراض المحاسبة وتسهل للمجتمع عملية اتخاذ القرارات فيما يتعلق بالاختيار الاجتماعي وتوزيع الموارد الاجتماعية²².

✓ توصيل المعلومات الاجتماعية ونتائج القياس المحاسبي إلى الطوائف الاجتماعية المستفيدة، من خلال قوائم اجتماعية تستحدث لهذا الغرض.

✓ إمكانية تقييم الأداء الاجتماعي للإدارة بالصورة التي تتكامل مع تقييم الأداء الاقتصادي "التقليدي"، تقييم للأداء الشامل للمنظمة.

✓ مساعدة إدارة الوحدة الاقتصادية في وضع البرامج الاجتماعية وتحديد مساهمتها اللازمة في ضوء الأهداف التي تسعى إلى تحقيقها²³.

أما الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية فيعرف على أنه "تزويد جميع الفئات بالمعلومات التي تعتبر مفيدة وغير مضللة عند اتخاذ القرار الاقتصادي الرشيد، وعلى أن يتوفر بالقوائم المالية الصفات النوعية للمحاسبة المالية، وهي الملاءمة والبعد عن التحيز وقابلية الفهم والمقارنة، وتوقيت المعلومة والشمولية"²⁴.

يمكن القول إن الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية هو العملية التي بواسطتها تستطيع المؤسسة التواصل مع المجتمع من خلال إظهار كل التأثيرات الاجتماعية والبيئية سواء بالنسبة لذوي المصالح أو للمجتمع ككل²⁵.

والإفصاح عن الأداء الاجتماعي هو الأسلوب أو الطريقة التي بواسطتها تستطيع الوحدة الاقتصادية إعلام المجتمع بأطرافه المختلفة عن نشاطاتها المختلفة، وبضمنها ذات المضامين الاجتماعية، وتعتبر القوائم المالية أو التقارير الملحق بها أداة مناسبة لتحقيق ذلك، ولعل أبرز الأنشطة التي لها أثر مباشر على المجتمع، هي التي تحقق له منافع اجتماعية²⁶.

كما أن هناك طريقتين للإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية²⁷:

أ - طريقة الفصل: الإفصاح في تقارير منفصلة عن القوائم المالية وملحقاتها، وبغض النظر عن التقرير من حيث كونه وصفيًا أو كمياً أو مالياً، وسواء كان الإفصاح شاملاً أو جزئياً، مع الإبقاء على القوائم المحاسبية المالية التقليدية كما هي.

ب - طريقة الدمج: يتم الإفصاح المحاسبي عن الأداء الاجتماعي ضمن القوائم المالية التقليدية أي يكون جنباً إلى جنب في صلب القوائم المالية، ويعبر عنه بوحدة نقد باعتبار أن المعلومات الاجتماعية والاقتصادية للمنشأة يحققان مبدأ التكامل.

ثالثاً: أثر الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية على أداء مؤسسة بلاستي أنيب

لإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية لمؤسسة بلاستي أنابيب سننتهج على طريقة الإفصاح عن المعلومات الاجتماعية منفصلة عن المعلومات المالية، بالاعتماد على نموذجين هما: قائمة النشاط الاجتماعي - الاقتصادي لـ (Linowes)، وقائمة المركز المالي المعدل بتأثيرات المساهمة الاجتماعية للبدوي.

1. نموذج (Linowes): قائمة النشاط الاجتماعي-الاقتصادي:

سنعتمد على هذا النموذج للإفصاح عن جميع تكاليف الأنشطة الاجتماعية التي تمارسها المؤسسة قيد الدراسة لسنة 2014، مع تعديل بسيط على النموذج على مستوى مجال الفرد إذ يمثل في هذا النموذج كلا من مجال العمال ومجال المجتمع، لذا سنقوم بعرض النشاطات الخاصة بهذين المجالين بشكل منفصل.

الجدول (3 - 11)

قائمة النشاط الاجتماعي -الاقتصادي لمؤسسة بلاستي أنابيب في 2014/12/31

البيان	الجزئي	الكل	الإجمالي
1. مجال الأنشطة الخاصة بالعمال			
أ. تحسينات:			
المنح	9916978.5		
المكافآت والعلاوات	3334811.8		
ملابس العاملين	957000		
تكاليف التكوين والتدريب	727000.00		
تكاليف الرعاية الصحية	451129.12		
تكلفة الإطعام	481773.17		
تكلفة السكن للعمال	466218.44		
تكلفة أجهزة الأمان للعمال	1363219.39		
تكلفة أجهزة أمان خاصة بالآلات	654643.87		
تكلفة الأجهزة والأدوات الطبية	434000		
تكاليف تحسين بيئة العمل	250000.00		
مجموع التحسينات*		19036774.29	
ب. يطرح الأضرار:		-	
صافي التحسينات أو العجز في الأنشطة الخاصة بالعمال**			19036774.29
2. مجال الأنشطة الخاصة بالبيئة			
أ. تحسينات:			
تكلفة استبعاد المواد السامة	1464917.76		
تكلفة إضافة أجهزة الرقابة على التلوث	2752760.19		
تكلفة المساعدات لجمعيات حماية البيئة	476667.59		
إجمالي التحسينات		4694345.54	
ب. يطرح الأضرار:		0	
ج. صافي التحسين أو العجز في أنشطة البيئة			4694345.54
3. مجال الأنشطة الخاصة بالمستهلك			

* نتحصل على مجموع التحسينات بجمع مبالغ التكاليف المختلفة لكل مجال

** صافي التحسينات أو العجز يعبر عن طرح الأضرار من مجموع التحسينات الخاصة بكل مجال.

أ. التحسينات			
تكلفة مطابقة المنتج للجودة ومعايير الأمان	6829427.78		
تكلفة إرفاق إرشادات توضيحية عن المنتج	1769112.35		
إجمالي التحسينات	8598540.13		
ب. يطرح الأضرار:	0		
ج - صافي التحسين أو العجز الخاص بالمنتج	8598540.13		
4. مجال الأنشطة الخاصة بالمجتمع			
أ. التحسينات			
تكاليف علاج مجموعة من المرضى	450000		
تكاليف قفة رمضان	1100000		
تكاليف الأضاحي	368000		
تكاليف مساعدات أخرى للمواطنين	383204		
تكاليف دعم الإصدارات	250000		
تكاليف تكريم المواهب والناجحين	330000		
تكاليف مساعدة الطلبة لإتمام الدراسة	600000		
تكاليف المساهمات في الجمعيات الثقافية والرياضية	250000		
تكاليف المساهمات في الجمعيات الخيرية	400000		
تكاليف المساهمات في الجمعيات الدينية	480000		
إجمالي التحسينات	4611204		
ب. يطرح الأضرار:	0		
ج - صافي التحسين أو العجز الخاص بالمجتمع	4611204		
إجمالي التحسين أو العجز الاجتماعي الاقتصادي لعام*	36940863.96		

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على المعلومات المقدمة من طرف مصلحة المحاسبة بالمؤسسة.

2. نموذج (بدوي) قائمة المركز المالي المعدل بتأثيرات المساهمة الاجتماعية:

سنقوم بالإفصاح عن المعلومات الاجتماعية بالاعتماد على نموذج قائمة المركز المالي لمعدل بتأثيرات المساهمة الاجتماعية مع إضافة بعض التعديلات على النموذج وهي كالتالي:

- ✓ عرض الأصول والخصوم مع الفصل بين الأصول والخصوم المتداولة وغير المتداولة.
- ✓ إلى جانب تكاليف التمويل للأصول الاجتماعية والاقتصادية سنقوم بطرح الديون الطويلة وقصيرة الأجل.
- ✓ إظهار النتيجة بعد الأصول والخصوم الاجتماعية.
- ✓ عدم تضمين هذه القائمة بغض التكاليف الخاصة بمجال المجتمع وذلك لأن المؤسسة تقوم باقتطاعها من النتيجة القابلة للتوزيع.

* يمثل إجمالي التحسين أو العجز الاجتماعي الاقتصادي مجموع صافي التحسينات أو العجز للمجالات الأربعة.

الجدول (3 - 12)

قائمة المركز المالي المعدل بتأثيرات المساهمة الاجتماعية لمؤسسة بلاستي أنابيب في 2014/12/31

البيان	الجزئي	الكلي	الإجمالي
مجموع الأصول			224133727.86
مجموع الأصول الغير متداولة يخصم منه: (1)			117539082.68
1. صافي الأصول الغير متداولة الخاصة بمجال البيئة			
مباني وإنشاءات الرقابة على التلوث (أ)	0		
أجهزة الرقابة على تلوث الهواء (ب)	2752760.19		
(a) مجموع صافي الأصول الغير متداولة لمجال البيئة = (أ) + (ب)	2752760.19		
2. صافي الأصول الغير متداولة الخاصة بمجال المجتمع			
مباني وإنشاءات مركز رعاية الطفولة ²⁸	2070000.00		
منشآت الرعاية الصحية	0		
(b) مجموع صافي الأصول الغير متداولة الخاصة بمجال المجتمع	2070000.00		
3. صافي الأصول الغير متداولة الخاصة بمجال العمال			
مباني سكنية للعاملين	1950000.00		
مباني وإنشاءات مركز التدريب	0		
وسائل ومعدات التدريب	727000.00		
أجهزة أمان الآلات	654643.87		
معدات وأجهزة رقابة بيئة العمل	250000.00		
(c) مجموع صافي الأصول الغير متداولة الخاصة بمجال العمال	3581643.87		
4. صافي الأصول الغير متداولة الخاصة بمجال المستهلك			
أجهزة الرقابة على جودة المنتج	6829427.78		
(d) مجموع صافي الأصول الغير متداولة الخاصة بمجال المستهلك	6829427.78		
مجموع صافي الأصول الغير متداولة الخاصة بالأنشطة الاجتماعية (2)			15233831.84
مجموع صافي الأصول الغير متداولة الخاصة بالأنشطة الاقتصادية			102305250.84
مجموع الأصول متداولة يخصم منه:			106594645.18
1. صافي الأصول متداولة الخاصة بمجال البيئة			
مجموع صافي الأصول متداولة لمجال البيئة	0		
2. صافي الأصول متداولة الخاصة بمجال المجتمع			
مجموع صافي الأصول متداولة الخاصة بمجال المجتمع	0		
3. صافي الأصول متداولة الخاصة بمجال العمال			
مخزون الملابس الخاصة بالعاملين	957000.00		
مخزون معدات الأمان الخاصة بالعمال	1363219.39		
مخزونات المواد الغذائية	481773.17		

أدوية وأدوات طبية	434000.00	
مجموع صافي الأصول متداولة الخاصة بمجال العمال	3235992.56	
4. صافي الأصول متداولة الخاصة بمجال المستهلك		
مخزون ملصقات ونشرات توضيحية عن المنتج	1769112.35	
صافي الأصول متداولة الخاصة بمجال المستهلك	1769112.35	
مجموع صافي الأصول متداولة الخاصة بالأنشطة الاجتماعية	5005104.91	
مجموع صافي الأصول متداولة الخاصة بالأنشطة الاقتصادية	101589540.27	
مجموع صافي الأصول الخاصة بالأنشطة الاجتماعية	24981936.75	
مجموع صافي الأصول الخاصة بالأنشطة الاقتصادية*	203894791.11	
مجموع الخصوم	224133727.86	
الخصوم الغير متداولة يخصم منه (3)	60000000.00	
تكاليف مقابل تمويل الأصول الغير متداولة الخاصة بالأنشطة	0	
موردو التثبيات (أجهزة أمان الآلات)	2054643.87	
صافي الخصوم الغير متداولة الخاصة بالأنشطة الاجتماعية (4)	2054643.87	
صافي الخصوم الغير متداولة الخاصة بالأنشطة الاقتصادية= (3) - (4)	57945356.13	
الخصوم متداولة يخصم منه:	148374299.68	
ديون الأصول متداولة الخاصة بالأنشطة الاجتماعية		
موردو السلع والخدمات (أجهزة الأمان الخاصة بالعمال)	1363219.39	
موردو السلع والخدمات (المواد الغذائية)	481773.17	
موردو السلع والخدمات (ملابس)	957000.00	
صافي الخصوم متداولة الخاصة بالأنشطة الاجتماعية	2801992.56	
صافي الخصوم متداولة الخاصة بالأنشطة الاقتصادية	145572307.12	
مجموع صافي الخصوم الخاصة بالأنشطة الاجتماعية	4856636.43	
نتيجة الاستغلال	377127.86	
مجموع صافي الخصوم الخاصة بالأنشطة الاقتصادية	203894791.11	

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على قائمة النشاط الاجتماعي -الاقتصادي لمؤسسة بلاستي أنابيب في 2014/12/31 و الملحق رقم 8 .

رابعاً: تقييم الأداء المالي للمؤسسة قيد الدراسة

أولاً: التوازن المالي

سنقوم بتقييم الأداء المالي للمؤسسة باستخدام مؤشرات التوازن المالي:

1. رأس المال العامل: ويحسب رأس المال العامل كالآتي:

* مجموع صافي الأصول الخاصة بالأنشطة الاقتصادية يمثل مجموع صافي الأصول المتداولة وغير المتداولة للأنشطة الاقتصادية ، وكذلك بالنسبة لمجموع صافي الأصول الاجتماعية تمثل مجموع صافي الأصول المتداولة وغير المتداولة للأنشطة الاجتماعية

$$\text{رأس المال العامل} = \text{الأموال الدائمة} - \text{الأصول غير المتداولة} = \text{الأموال الخاصة} + \text{الديون طويلة الأجل} - \text{الأصول غير المتداولة}$$

$$= 60000000 - 117539082.68 = -57539082.68 \quad (1)$$

نلاحظ أن رأس المال العامل للمؤسسة سالب بقيمة (57539082.68-) وهذا يدل على أن الأموال الدائمة غير قادرة على تمويل الأصول الغير متداولة، ومن قائمة المركز المالي المعدل بتأثيرات المساهمة الاجتماعية نجد أن الأصول غير المتداولة تساوي (مجموع صافي الأصول الغير متداولة للأنشطة الاجتماعية و صافي الأصول الغير متداولة للأنشطة الاقتصادية)²⁹، وبغرض معرفة أثر الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية على رأس المال العامل للمؤسسة نقوم بحساب رأس المال العامل باستخدام الأصول غير المتداولة بعد طرح صافي الأصول الغير متداولة للأنشطة الاجتماعية كما يلي:

$$\text{رأس المال العامل} = \text{الأموال الدائمة} - \text{الأصول الثابتة} = \text{الأموال الخاصة} + \text{الديون طويلة الأجل} - \text{صافي الأصول الغير متداولة للأنشطة الاقتصادية}$$

$$= 60000000 - 102305250.84 = -42305250.84 \quad (2)$$

لملاحظة التغير في رأس المال العامل نقوم بطرح (2) من (1) كما يلي:

$$(1) - (2) = (-57539082.68) - (-42305250.84) = -15233831.84$$

نلاحظ انخفاض سلبية رأس المال العامل للمؤسسة بقيمة (15233831.84) بمعنى انخفاض عجز المؤسسة في تمويل أصولها غير المتداولة باستخدام أموالها الدائمة بنسبة 36%، بمعنى تحسن رأس المال العامل للمؤسسة بعد استبعاد الأصول الغير متداولة الخاصة بالمسؤولية الاجتماعية، ما يدل على أثر سلبي لهذه الأصول على مستوى رأس المال العامل، إلا أن استبعاد هذه الأصول غير ممكن لماله من أثر عكسي على أداء المالي للمؤسسة، إلا أنه يمكن أن نوجه المؤسسة إلى تغير مساهمتها بالنسبة للمباني المقدمة كسكن لأحد العمال والمقدمة كمركز لرعاية الطفولة وتغطيتها عن طريق التكفل بمصاريف إيجار لهذه المساهمات واستغلال هذه المباني في النشاط الاقتصادي وهذا يخفف العجز في رأس المال العامل ولو نسبيا.

2. الاحتياج في رأس المال العامل: وبحسب الاحتياج في رأس المال كما يلي:

$$\text{الاحتياج في رأس المال العامل} = (\text{الأصول المتداولة} - \text{قيم جاهزة}) - (\text{الديون قصيرة الأجل} - \text{السلفات المصرفية}) =$$

$$= 106594645.18 - 22541673.89 - (-148374299.68) - 0 = -64321328.39 \quad (3)$$

نلاحظ أن الاحتياج في رأس المال العامل للمؤسسة سالب بقيمة (64321328.39-) ما يعني أن المؤسسة قادرة على تغطية احتياجات الدورة عن طريق ديونها قصيرة الأجل، ومن قائمة المركز المالي المعدل بتأثيرات المساهمة

الاجتماعية نلاحظ أن الأصول المتداولة تساوي مجموع (صافي الأصول المتداولة للأنشطة الاجتماعية و صافي الأصول المتداولة للأنشطة الاقتصادية)، ولمعرفة أثر الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية على احتياج رأس المال العامل للمؤسسة نقوم بحسابه باستخدام صافي الأصول المتداولة للأنشطة الاقتصادية وصافي الخصوم المتداولة للأنشطة الاقتصادية فقط أي باستبعاد كلا من صافي الأصول المتداولة للأنشطة الاجتماعية وصافي الخصوم المتداولة للأنشطة الاجتماعية كما يلي:

$$\text{الاحتياج في رأس المال العامل} = (\text{صافي الأصول المتداولة للأنشطة الاقتصادية} - \text{قيم جاهزة}) - (\text{صافي الخصوم المتداولة للأنشطة الاقتصادية} - \text{السلفات المصرفية}) = (22541673.89 - 101589540.27) - (0 - 145572307.12) = -66524440.74 \quad (4)$$

لملاحظة التغير نطرح (4) من (3) لنجد:

$$(1) - (2) = -66524440.74 - (-64321328.39) = -2203112.35$$

في هذه الحالة نلاحظ أن المؤسسة تحقق زيادة سالبة في احتياج رأس المال بقيمة (-2203112.35) ما يعني زيادة قدرتها في تغطية احتياجاتها عن طريق مواردها بنسبة 3.4%، ولو أن هذه النسبة صغيرة وذلك راجع إلى صغر حجم الأصول المتداولة للأنشطة الاجتماعية بالنسبة لحجم الأصول المتداولة للأنشطة الاقتصادية وكذلك حجم الخصوم المتداولة للأنشطة الاجتماعية نسبة للخصوم المتداولة للأنشطة الاقتصادية في المؤسسة.

3. الخزينة: ويتم حسابها عن طريق العلاقة التالية:

$$\text{الخبزينة} = \text{رأس المال العامل} - \text{الاحتياج في رأس المال العامل}$$

وللملاحظة التغير على مستوى الخزينة نقوم بحسابها أولا من خلال طرح (1) من (3) ومن ثم بطرح (2) من (4)

$$\text{الخبزينة} = (1) - (3) = -57539082.68 - (-64321328.39) = 6782245.71$$

كما يلي:

نلاحظ تحقيق فائض على مستوى الخزينة بقيمة (6782245.71) أي أن المؤسسة تحقق توازن مالي على المدى القصير من خلا السيولة النقدية أو شبه النقدية التي في حوزة المؤسسة والتي يمكن أن تتصرف فيها في أي وقت.

$$\text{الخبزينة} = (2) - (4) = -42305250.84 - (-66524440.74) = 24219189.9$$

نلاحظ ارتفاع الفائض من السيولة النقدية والشبه النقدية التي بحوزة المؤسسة إلى (24219189.9) أي ما نسبته 375% من الفائض السابق ما يدل أن الأصول والخصوم الخاصة بالأنشطة الاجتماعية لها تأثير كبير على مستوى الخزينة، إلا أن هذه النسبة في حالة وجودها في الخزينة لأنها تعني أن لديها سيولة كبيرة لا تستثمرها.

ثانيا: مؤشرات المردودية

1. المردودية الاقتصادية: وتحسب بالعلاقة التالية:

$$\text{المردودية الاقتصادية} = \text{نتيجة الاستغلال بعد الضريبة} / \text{الأصول الاقتصادية}$$

$$= (17381976.39) / (224133727.86) = 0.077 \quad (1)$$

كل وحدة نقدية مستثمرة في نشاط المؤسسة تحقق مردودية اقتصادية بمعدل 0.077، ونلاحظ أن معدل المردودية للمؤسسة محل الدراسة منخفض وهذا يعني أن الدينار الواحد المستثمر يحقق نتيجة استغلال بمقدار 0.077 دينار، وفيما يلي سنقوم باستبعاد الأصول الخاصة بالأنشطة الاجتماعية ونقوم بحساب المردودية الاقتصادية باستخدام نتيجة الاستغلال بعد استبعاد الأصول الاجتماعية كما هي مبينة في قائمة المركز المالي المعدل بتأثيرات المساهمات الاجتماعية للمؤسسة.

$$\text{المردودية الاقتصادية} = \text{نتيجة الاستغلال بعد الضريبة} / \text{إجمالي صافي الأصول للأنشطة الاقتصادية}$$

$$= (377127.86) / (203894791.11) = 0.002 \quad (2)$$

نلاحظ انخفاض المردودية المالية للمؤسسة إلى قيمة 0.002 بمعنى أن كل دينار مستثمر في الأصول خارج الأصول الاجتماعية يحقق نتيجة استغلال بمقدار 0.002، بانخفاض قدره 0.0075 وهذا يدل على الأثر الإيجابي الذي تحققه الأصول الاجتماعية على مستوى نتيجة الاستغلال للمؤسسة.

2. المردودية المالية: وقد توصلنا من خلال الحسابات إلى الآتي:

$$\text{النتيجة الصافية} = \text{النتيجة الإجمالية (1-الضريبة على أرباح الشركات)} = 15759428.18 - (0.23-1) = 12134759.7$$

$$\text{المردودية المالية} = \text{النتيجة الصافية} / \text{الأموال الخاصة} = 60000000 / 12134759.7 = 0.2$$

نلاحظ أن المردودية المالية تساوي 0.2 بمعنى أن كل دينار مستثمر قد ولد ربحا قدره 0.2 دينار، ولمعرفة أثر الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية على المردودية المالية للمؤسسة نقوم بحسابها باستخدام نتيجة الاستغلال الناتجة عن استبعاد الأصول والخصوم الاجتماعية من قائمة المركز المالي المعدل بتأثيرات المساهمات الاجتماعية كما يلي:

$$\text{النتيجة الصافية} = \text{النتيجة الإجمالية (1-الضريبة على أرباح الشركات)} = 377127.86 - (0.23-1) = 290388.4522$$

$$\text{المردودية المالية} = \text{النتيجة الصافية} / \text{الأموال الخاصة} = 60000000 / 290388.4522$$

نلاحظ انخفاض معدل المردودية المالية إلى 0.005 ما يدل على أن الأصول الخاصة بالأنشطة الاقتصادية لها أثر إيجابي على مستوى هذا المؤشر.

ثالثا: نسب السيولة

وهي النسب التي تقيس العناصر السائلة والعناصر الأقرب إلى السيولة من أجل معرفة أن المشروع لا يعاني من عسر مالي في مجال سداد التزاماته، وأهم هذه النسب ما يلي:

1. نسبة التداول: وهذه النسبة تسمى أيضا بنسبة السيولة العادية، ويستفاد منها في معرفة مدى قدرة المشروع على الإيفاء أو سداد التزاماته.

السيولة العادية = (الأصول المتداولة / الالتزامات قصيرة الأجل "المطلوبات المتداولة")

$$0.72 = (148374299.68) / (106594645.18) =$$

تمثل الالتزامات قصيرة الأجل تمثل الخصوم الجارية لدى المؤسسة، ونلاحظ أن نسبة السيولة العادية للمؤسسة تبلغ نسبة 72% وهذه يعني أن الأصول المتداولة تغطي 72% من الالتزامات قصيرة الأجل وتعتبر نسبة جيدة بالنسبة للمؤسسة.

السيولة العادية = (صافي الأصول المتداولة للأنشطة الاقتصادية / صافي الخصوم المتداولة للأنشطة الاقتصادية)

$$0.697 = (145572307.12) / (101589540.27) =$$

نلاحظ أن نسبة السيولة العادية تساوي 69.7% أي بانخفاض بنسبة 2.3% بعد استبعاد الأصول والخصوم المتعلقة بالأنشطة الاجتماعية ما يشير إلى الأثر الإيجابي الذي تحققه الأصول المتداولة للأنشطة الاجتماعية على مستوى السيولة العادية لدى المؤسسة.

2. نسبة السيولة السريعة: وتحسب بالعلاقة الآتية

السيولة السريعة = [(الأصول المتداولة - المخزون السلعي) / الالتزامات قصيرة الأجل]

$$0.60 = 148374299.68 / (16682149.28 - 106594645.18) =$$

ونلاحظ أن نسبة السيولة السريعة تساوي 0.6 ما يعني أن الأصول المتداولة خارج المخزون السلعي تغطي نسبة 60% من الالتزامات قصيرة الأجل لدى المؤسسة، ولمعرفة أثر الأصول والخصوم الخاصة بالأنشطة الاجتماعية على السيولة السريعة للمؤسسة سنقوم بحسابها بعد استثناء هذه الأصول كما يلي:

السيولة السريعة = [(الأصول المتداولة للأنشطة الاقتصادية - (المخزون السلعي - المخزون الخاص بالأنشطة

الاجتماعية) / صافي الخصوم المتداولة للأنشطة الاقتصادية

$$0.617 = 145572307.12 / [(5005104.91 - 16682149.28) - 101589540.27] =$$

نلاحظ أن نسبة السيولة السريعة بعد استثناء الخصوم المتداولة للأنشطة الاجتماعية تساوي 61.7% أي بارتفاع بنسبة 1.7% ما يدل على الأثر السلبي للخصوم الخاصة بالأنشطة الاجتماعية على السيولة السريعة للمؤسسة.

رابعاً: نسبة الرافعة المالية: تُظهر هذه النسب مدى مساهمة الديون في تمويل أصول المنشأة مقارنة بمساهمة المالكين، ومن هذه النسب ما يلي:

1. نسبة الديون إلى إجمالي الأصول (معدل نسبة المديونية أو الاقتراض): وتحسب كما يلي:

$$\text{نسبة الديون إلى إجمالي الأصول} = \frac{[(\text{المطلوبات المتداولة} + \text{المطلوبات طويلة الأجل}) / 100 \times \text{إجمالي الأصول}]}{224133727.86 / 100 \times (0 + 148374299.68)} = 66.2\%$$

ولملاحظة التغير على مستوى نسبة الديون إلى إجمالي الأصول سنقوم باستبعاد كلا من المطلوبات الخاصة بالأنشطة الاجتماعية والأصول الخاصة بها أي سنقوم بحسابها بالاعتماد على صافي الخصوم المتداولة للأنشطة الاقتصادية وإجمالي صافي الأصول للأنشطة الاقتصادية كما يلي:

$$\text{نسبة الديون إلى إجمالي الأصول} = \frac{[(\text{صافي الخصوم المتداولة للأنشطة الاقتصادية} + \text{المطلوبات طويلة الأجل}) / 100 \times \text{إجمالي صافي الأصول للأنشطة الاقتصادية}]}{203894791.11 / 100 \times (0 - 145572307.12)} = 71.4\%$$

نلاحظ ارتفاع نسبة الديون إلى إجمالي الأصول بعد استبعاد كلا من الخصوم والأصول الخاصة بالنشاط الاجتماعي لتصل إلى نسبة 71.4% بمعنى انخفاض هامش الاقتراض بالنسبة للمؤسسة بالاعتماد على الاقتراض الخارجي في المستقبل بنسبة 5.2% ما يدل على الأثر الإيجابي للأصول الاجتماعية على تخفيض سلبية هامش الاقتراض.

2. نسبة الديون إلى حقوق الملكية: ويتم حسابها بالعلاقة التالية:

$$\text{نسبة الديون إلى حقوق الملكية} = \frac{(\text{خصوم متداولة وطويلة الأجل}) / 100 \times \text{حقوق الملكية (رأس المال والاحتياطيات والأرباح المحتجزة)}}{60000000 / 100 \times (0 + 148374299.68)} = 247.29\%$$

نلاحظ أن نسبة الديون إلى حقوق الملكية تفوق الضعفين ما يدل على أن المؤسسة مشبعة بالديون وتعتمد بنسبة كبيرة على الخصوم الجارية (أموال الغير) في تغطية العجز الكبير في أموالها الخاصة، ولمعرفة أثر الخصوم الخاصة بالأنشطة الاجتماعية نقوم بحساب نسبة الديون إلى حقوق الملكية بعد استثناء هذه الخصوم على النحو التالي:

$$\text{نسبة الديون إلى حقوق الملكية} = \frac{\text{الديون (صافي الخصوم المتداولة للأنشطة الاقتصادية والديون طويلة الأجل)}}{\text{حقوق الملكية (رأس المال والاحتياطيات والأرباح المحتجزة)}} \times 100$$

$$= \frac{600000000}{0+145572307.12} \times 100 = 242.62\%$$

نلاحظ انخفاض نسبة الديون إلى حقوق الملكية بنسبة 4.67% بعد استبعاد الخصوم المتداولة الاجتماعية ما يشير إلى أن الخصوم الاجتماعية تؤثر سلباً على هذه النسبة مع باقي الديون الأخرى، ولكن نلاحظ أن نسبتها تأثيرها منخفضة بالنسبة للديون الأخرى.

خلاصة:

تعمل مؤسسة بلاستي أنابيب على تطبيق مبادئ المسؤولية الاجتماعية تجاه العاملين والبيئة وكذا تجاه المجتمع، كما سجلت تقدماً في مدى اهتمامها بهذا الشق، حيث سجل أعلى قيمة لتكاليف الاجتماعية على مستوى مجال العاملين حيث بلغت 19036774.29 دج، تليها تكاليف المسؤولية الاجتماعية تجاه المستهلك حيث بلغت قيمة 8598540.13 دج، تليها التكاليف الخاصة بمجال البيئة بمبلغ 4694345.54 دج، فيما سجل أقل حجم لتكاليف الاجتماعية على مستوى مجال المجتمع والتي بلغت قيمة 4611204 دج لتبلغ قيمة التكاليف الاجتماعية الكلية التي تتحملها المؤسسة قيمة 36940863.96 دج.

تسعى المؤسسة في الوقت الحالي وبعد حصولها على شهادة إيزو 9001 إلى تطبيق نظام الإدارة البيئية الشامل إيزو 14001، بهدف تحقيق مزيد من التطوير والتحسين في نظام حماية البيئة، يؤثر الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية على تحسين الأداء المالي لمؤسسة بلاستي أنابيب على مستوى العديد من المؤشرات

وفيما يلي مجموعة من النتائج المسجلة على مستوى مؤشرات الأداء المالي للمؤسسة:

- ① على مستوى الاحتياج في رأس المال العامل حيث نلاحظ أن المساهمات الاجتماعية للمؤسسة تساهم بتحسينه بنسبة 3.4%.
- ② على مستوى المردودية الاقتصادية حيث ترفع المساهمات الاجتماعية للمؤسسة من نسبة المردودية الاقتصادية بقيمة 0.075.
- ③ على مستوى نسبة السيولة العادية حيث تساهم في رفعها بنسبة 2.3%.
- ④ على مستوى نسبة الديون إلى إجمالي الأصول حيث تساهم الأصول الاجتماعية للمؤسسة بتحسين هذه النسبة بـ 5.2%.

ثانياً: توصيات الدراسة

في آخر الدراسة يمكننا طرح مجموعة من التوصيات من شأن تجسيدها أن يسهم في تطوير التوجه نحو ممارسة وتطبيق المسؤولية الاجتماعية بالمؤسسات منها:

1. ضرورة قيام الهيئات والوكالات التي تعنى بمرافقة المؤسسات ودعمها، وكذا الجهات الحكومية بعمليات التحسيس بأهمية المسؤولية الاجتماعية والآثار الاقتصادية والبيئية والاجتماعية المترتبة عنها.
2. ضرورة دعم المؤسسات التي تطبق مبادئ المسؤولية الاجتماعية، وثبتت كفاءة أدائها في هذا الاتجاه.
3. ضرورة سن إعفاءات ضريبية، وتقديم تسهيلات وإعانات للمؤسسات التي تحقق كفاءة في الأداء الاجتماعي تجاه العاملين والبيئة والمجتمع، بما يتناسب وماديات تطبيقها والتكاليف المترتبة عنها.

المواش والإحالات:

¹ يوسف محمود جربوعة، مدى تطبيق القياس والإفصاح المحاسبي عن المسؤولية الاجتماعية بالقوائم المالية في الشركات بقطاع غزة "دراسة استكشافية لآراء المديرين الماليين ورؤساء أقسام المحاسبة في الشركات الصناعية المساهمة العاملة في طاع غزة -فلسطين"، مجلة الجامعة الإسلامية، المجلد 15، العدد 1، غزة، فلسطين، 2007، ص 281 -339.

² طه أحمد حسن أرديني، الإفصاح المحاسبي عن المسؤولية الاجتماعية في القوائم المالية "نموذج مقترح"، مجلة تنمية الراهدين، المجلد 28، العدد 83، العراق، 2006، ص 151 -173.

³ عبد الرزاق الفرح، رياض محمد الهندراوي، مدى الإفصاح عن عناصر المسؤولية الاجتماعية للشركات المساهمة العامة، دراسة حالة الشركات الصناعية المدرجة في بورصة عمان لعامي 2007 و2008، المجلة الأردنية في إدارة الأعمال، المجلد 7، العدد 2، الأردن، 2011، ص 273 -293.

⁴ Farzaneh Rahmani, The Effect of Corporate Social Responsibility on Corporate Financial Performance in Insurance Industry, Academic Journal of Research in Economics and Management, Dubai, Vol. 2, No. 4, 2014, PP 91 - 97.

⁵ The World Bank, Opportunities and options for governments to promote corporate social responsibility in Europe and Central Asia: Evidence from Bulgaria, Croatia and Romania, The Development Communication Division, Working Paper, Washington, March 2005, p 01.

⁶ صالح الحموري، رولا المعايطه، المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات من الألف إلى الياء، ط1، دار كنوز المعرفة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2015، ص 17.

⁷ Yvon pesqueux, Yvan Biefnot, L'ethique des affaires ; Management par la valeur et responsabilité sociale, Edition d'organisation Eds D', Paris, 2002, P19.

⁸ علاء فرحان طالب وآخرون، فلسفة التسويق الأخضر، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، 2010، ص 38.

⁹ عبد القادر بودي، زهرة بن سفيان، المسؤولية الاجتماعية للمقاول ومؤسسته الخاصة في تحقيق التنمية المستدامة، ورقة بحثية مقدمة في الملتقى الدولي حول "منظمات الأعمال والمسؤولية الاجتماعية"، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة بشار، الجزائر، 15/14 فيفري 2012، ص 6.

¹⁰ طاهر محسن منصور الغالبي، صالح مهدي محسن العامري، المسؤولية الاجتماعية وأخلاقيات الأعمال، ط3، عمان، دار وائل للنشر، 2010، ص 49.

¹¹ فؤاد محمد حسين الحمدي، الأبعاد التسويقية للمسؤولية الاجتماعية للمنظمات وانعكاساتها على رضا المستهلك، أطروحة دكتوراه تخصص تسويق، الجامعة المستنصرية، العراق، 2003، ص 48. متوفر على:

¹² طاهر محسن منصور الغالبي، صالح مهدي محسن العامري، المسؤولية الاجتماعية وأخلاقيات الأعمال، "الأعمال والمجتمع"، ط1، دار وائل للنشر، عمان، الأردن، 2005، ص 81.

¹³ نفس المرجع والصفحة: <http://iefpedia.com/arab>

¹⁴ محمد عباس بدوي، المحاسبة عن التأثيرات البيئية والمسؤولية الاجتماعية للمشروع، ط1، الإسكندرية، دار الجامعة الجديدة للنشر، مصر 2000، ص 95.

¹⁵ طاهر محسن منصور الغالبي، صالح مهدي محسن العامري، مرجع سبق ذكره، ص 81.

¹⁶ نظام موسى سويدان، شفيق إبراهيم حداد، التسويق مفاهيم معاصرة، ط2، دار الحامد للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2006، ص 81.

¹⁷ نظام موسى سويدان، شفيق إبراهيم حداد، التسويق مفاهيم معاصرة، ط2، دار الحامد للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2006، ص 81.

- ¹⁸ عباس مهدي الشيرازي، نظرية المحاسبة، ط1، مطبعة ذات السلاسل، الكويت، 1990 ص 350.
- ¹⁹ سلامة نبيل فهمي، بحوث في المحاسبة والمراجعة الاجتماعية، ط2، مكتبة الجلاء الحديثة، مصر، 1999، ص 17.
- ²⁰ إسماعيل محمود عبد الرحمان، محاسبة التلوث البيئي، ط1، مكتبة الوفاء القانونية، مصر، 2014، ص 224.
- ²¹ Gray Rob, "The Social Accounting Project and Accounting Organizations and Society" Privileging Engagement, Imaginings, New Accounting and Pragmatism Over Critique?", Accounting Organizations and Society, Vol 27, The Centre for Social and Environmental Accounting Research, University of Glasgow, 2002, P 688.
http://isiarticles.com/bundles/Article/pre/pdf/9934.pdf
- ²² سلامة نبيل فهمي، مرجع سبق ذكره، ص 17.
- ²³ مؤيد الفضل وآخرون، مرجع سبق ذكره، ص 164.
- ²⁴ ROB GRAY, Accounting and environmentalism: An exploration of the challenge of gently accounting for accountability, transparency and sustainability, Accounting, Organizations and Society, Vol 17 Iss: 5, Pergamon Press Ltd, Great Britain, 1992, P413.
http://www.hapinternational.org/pool/files/accounting-&-environmentalism.pdf
- ²⁵ Brendan O'Dwyer, Jeffrey Unerman, John Bradley, "Perceptions on the emergence and future development of corporate social disclosure in Ireland: Engaging the voices of nongovernmental organisations", Accounting, Auditing & Accountability Journal, Vol 18 Iss: 1, February 2005, p20.□
- ²⁶ وليد ناجي الحيايلى، دراسات في المشاكل المحاسبية المعاصرة، ط1، دار مكتبة الحامد، عمان، 2002، ص 47.
- ²⁷ مؤيد الفضل وآخرون، مرجع سبق ذكره، ص 197.
- ²⁸ مقابلة مع المدير العام لمجمع رزاق بعرة، بتاريخ 2015/05/03
- ²⁹ قائمة المركز المالي المعدل بتأثيرات المساهمة الاجتماعية لمؤسسة بلاستي أنابيب في 2014/12/31